مجرد فكرة

بقلم:
محمود سالم
mahmoudsalem838@hotmail.com

لا يا شيخ !

من حق المهندس معتز رسلان رئيس مجلس الأعمال المصرى الكندى أن يقول فى الحكومة ما قاله مالك فى الخمر، ومن حقه أن يصف عمرو الجارحى وزير المالية بصفات عبقرية، ولكن من حق الآخرين رفع أيديهم اعتراضا وتعجبا ! .. بداية الأمر يحتم تذكر كلام المهندس رسلان بشأن الأوضاع الاقتصادية عندما استضاف مجلس الأعمال وزير المالية فى يوليو٢٠١٦ وقوله يومها إن مصر تحتاج إلى حاوى أوساحر وربما معجزة لعبور أزماتها الطاحنة التى كادت تعصف بالاقتصاد، وهاهو المجلس يستضيف الوزير مرة أخرى الاثنين الماضى لتأتى كلمات رئيس المجلس طارحا حكمة للمؤلف الأمريكى كارنيجى تقول إن «اليوم هو الغد الذى كنت قلقا عليه بالأمس» فى إشارة إلى نجاح الحكومة فى اختيار الأمس وإزالتها للكثير من قلق ومخاوف الغد، فالصورة أصبحت مغايرة والوضع أصبح أكثر تفاؤلا، حيث تبنت الحكومة فى أواخر٢٠١٦ برنامجا للإصلاح الاقتصادى واتخذت قرارات جريئة وحاسمة عجزت حكومات متعاقبة عن اتخاذها مثل تحرير سعر الصرف وتحريك أسعار الطاقة وغيرها من الإجراءات التى رسمت صورة جديدة للاقتصاد المصرى، ولكن كما قال فإنه رغم الإشادة بتلك التطورات لا يخفى على أحد وجود شريحة عريضة من المواطنين تأثرت من تلك القرارات بعد ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتدنيها مخاوف كبيرة من قرارات الموجة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وهو ماعبر عنه البعض بمطالبة وزير المالية بتأجيل تلك الموجة حتى يستطيع المواطن الغلبان أن يتنفس، لكن الرد كان رافضا وماتما فى نفس الوقت عندما قال إنه ليس من يقرر، وأن مثل تلك القرارات هى قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية معا وهى تدرس بدقة وأى برنامج إصلاح لابد من استكماله ولا داعى للتأجيل وإلا سوف ينفرط وتبدأ من أول وجديد ! .. والرد الأكثر موجعة جاء على سؤال بشأن تقصير الضرائب فى عمليات الحصر على الطبيعة، ليأتى تبريره بعدم وجود سيارات لموظفى الضرائب يتحركون بها ! .. وهو نفس السياق يأتى رد على سؤال بشأن زيادة معاشات الوزراء فى نفس توقيت وقف الحكومة تحكم أصحاب المعاشات حيث رد كلاما غير مقنع بقوله إن الحكومة لديها مستشارون ولها وجهة نظر فى هذا الشأن ولم يكتف بذلك بل أضاف لا فض فوه .. أن الوزراء يبذلون مجهودات خارقة .. لا يا شيخ ! .. أما قمة الدهشة وعدم الفهم فقد تمثلت فى قول الوزير إن هناك تهربا ضريبيا من أصحاب المهن الحرة وقد ضرب مثالا بطبيب يدون فى إقراره أجرا عن عملية جراحية ٢٠ جنيها وآخر يدون ١٠٠ جنيه فقط، ولم يقل ماذا سيفعل لتجريس هؤلاء .. فقط اكتفى بتكرار ما يتردد منذ سنوات طويلة عن التهرب والمتهربين، رغم كونه تعرض بالنقد لما كان يتردد عن الإصلاح الاقتصادى منذ عشرات السنين دون اتخاذ قرار، مشيدا بما تم من إصلاح بعد تلك السنين ! .

وبعد .. لم يعد هناك سوى الإشارة إلى أهمية حكمة للمخترع الأمريكى توماس أديسون طرحها معتز رسلان خلال لقاء مجلس الأعمال، تقول «الأهم من أن تتقدم بسرعة هو أن تتقدم فى الاتجاه الصحيح» .. ولعل الجميع يدرك تلك الحكمة قبل فوات الأوان

وزير المالية أمام مجلس الاعمال الكندى:

زيادة مخصصات تنمية الصادرات خلال الفترة القادمة

٥٤٠ مليار جنيه لخدمة الدين العام

كتب يحيى نجيب:

جاء ذلك خلال الندوة التى نظمها مجلس الأعمال المصرى الكندى برئاسة المهندس معتز رسلان وشارك فيها محمد الإتربى رئيس بنك مصر وعدد كبير من رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد.

وقال الوزير إن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يعد المؤشر الأهم للمسئولين بها خفض معدل البطالة، مشيرا الى أن من سيقوم بتوفير فرص العمل فى مصر هو القطاع الخاص صاحب قاطرة النهوض بالاقتصاد القومى.

وأوضح الجارحى أن الاصلاحات الاقتصادية التى يتم تنفيذها حاليا يوجد بها قدر كبير من الصعوبة والأهمية، فالدولة التى تريد ان تنهض بصناعتها يجب أن تنظر الى ملف الطاقة بشكل مختلف فلن يتحقق ما تصبو إليه دون أن توفر احتياجات الصناعة من الطاقة وهو ما تسعى إليه الحكومة الان من البحث عن استكشافات بترولية جديدة بالاضافة الى النجاح الذى تحقق مؤخرا بدخول حقل ظهر إلى مرحلة الإنتاج.

وذكر الجارحى أن الرؤية الحالية للحكومة هى البحث عن زيادة الايرادات وتحسين المصروفات، حيث يتم حاليا إعادة هيكلة المصروفات، وزيادة الايرادات الضريبية. لافتا إلى أن اجمالى الحصيلة من الضرائب وصلت إلى ١٤,٣٥٪ من اجمالى الدخل العام.

وقال الوزير إن إجمالى حجم الدين العام بلغ ٤,٣ تريليون جنيه منها ٥٤٠ مليارا لخدمة الدين، وأوضح أن الوزارة تعمل على وضع نظام ضريبى مبسط لتحفيز القطاع غير الرسمى للانضمام الى المنظومة الرسمية للدولة والذى يمثل نسبة ٥٠٪ من حجم الاقتصاد، بالاضافة إلى أن قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة سوف يقدم الى مجلس الوزراء قريبا كما تعمل الوزارة على فكرة الشمول المالى وتوسيع قاعدة البيانات.

وأكد الجارحى أنه كان يجب ان نضاعف الانفاق على المناطق الصناعية ودعم الصادرات، موضحا أن منظومة دعم الصادرات الصدرة فى عام ٢٠١٦ كانت يجب الا تستمر خاصة أن هناك صناعات استفادت كثيرا على حساب صناعات أخرى وبالتالى كان يجب أن يتم النظر

◄ عمرو الجارحى

برنامج دعم الصادرات

وأشار إلى أن الاقرارات الضريبية للشركات يجب أن تتغير لمنظومة المطبقة حاليا، فأصحاب الشركات ينتظرون حتى اليوم الأخير فى شهر ابريل لتقديم الاقرارات الضريبية، مؤكدا على أنه من العام القادم سيكون التعامل الكترونيا من حيث تقديم الاقرارات وسداد المستحقات الضريبية.

من جانبه طالب رئيس بنك مصر بحل مشكلة الاقتصاد غير الرسمى، والتى يقدرها البعض بنحو ٥٠٪ من الناتج الاجمالى المحلى.

بينما اوضح المهندس معتز رسلان أن الحكومة اتخذت العديد من الاجراءات منذ نوفمبر ٢٠١٦ استطاعت من خلالها رسم صورة مغايرة للاقتصاد المصرى أمام وكالات التصنيف الائتمانى العالمية، وهو الأمر الذي رفع التصنيف الائتمانى للبلاد وتحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد.

واضاف رسلان، أن الإصلاحات الاقتصادية المالية والنقدية التى نفذتها الحكومة التى على رأسها تحرير سعر الصرف الأجنبى نجحت فى تحقيق انتعاشة لمؤشرات البورصة المصرية حيث

نجحت مصلحة الضرائب فى تحصيل نحو ٤٢٠ مليار جنيه منذ بداية العام المالى الحالى وحتى الأول من شهر مايو الحالى

٤٢٠ مليار جنيه حصيلة الضرائب

كبار المشاهير سددوا ٤٠٠ مليون جنيه

كتب - أحمد هاشم:

بينما من المنتظر تحصيل نحو ١٠٠ مليار جنيه أخرى خلال شهر يونيو القادم تمثل تسويات وضرائب الجهات السيادية والهيئات العامة مثل قناة السويس والطرق والكبارى والبنوك العامة، بالاضافة للشركات الدولية وبعض الشركات العامة التى تنتهى ميزانياتها السنوية فى ٣٠ يونيو القادم.

وكشف مصدر مسئول بوزارة المالية أن مأمورية كبار ممولى المهن الحرة التى تم استحداثها منذ أشهر قليلة والتى تضم ملفات المشاهير نجحت بمفردها فى تحصيل ٤٠٠ مليون جنيه، بينما بلغ إجمالى ما حققته جميع مأموريات المهن الحرة خلال العام الماضى نحو ٥٠٠مليون جنيه.. ومن جانبه أعلن عماد سامى رئيس مصلحة الضرائب أن الحصيلة الضريبية لشهر أبريل فقط بلغت ٥٥,٥ مليار جنيه، مؤكدا استمرار موسم الاقرارات الضريبية للشركات حتى بعد غد الاثنين، وقال إن هناك إقبالا كبيرا من الممولين لتقديم إقراراتهم الضريبية.

◄ عماد سامى

وأضاف عماد سامى أن الفترة المقبلة سوف تشهد تعديلات فى اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب، وهى الإجراءات الخاصة بنظم المكافحة، وأنه يجرى العمل على وضع معايير محددة ودقيقة لتحديد المتهرب من الضرائب وكذلك معايير تشريعية تجرم التهرب لتكون جناية مخلة بالشرف مثل الدول الأخرى، مشيرا الى أن مصلحة الضرائب وقعت عدة بروتوكولات مع العديد من الهيئات والوزارات ومنها وزارة العدل ومصلحة الجمارك وهيئتى التنمية الصناعية والصادرات والواردات لتكوين قاعدة بيانات متكاملة لإحكام المجتمع الضريبى.. وأكد عماد سامى أن خطة المصلحة خلال السنوات الأربع المقبلة تستهدف اكتمال نظم الميكنة الشاملة من خلال استخدام كل الآليات التكنولوجية الحديثة مع تطوير البنية التحتية لكافة المأموريات.

وزير المالية: شبكات حماية اجتماعية جديدة لمواجهة زيادة الأسعار

أكد د. عمرو الجارحى وزير المالية أن الاقتصاد المصرى انتقل من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة النمو حيث حقق نموا يصل إلى ٥,٢٪ خلال الأشهر الستة الماضية بفضل برنامج الاصلاح الاقتصادى المتكامل الذى تحققه الحكومة.

وأوضح أن الحكومة تستهدف الوصول إلى نسبة نمو ٧٪ خلال العام القادم.

جاء ذلك خلال اللقاء الذى نظمه مجلس الأعمال المصرى الكندى ومجلس الأعمال المصرى للتعاون الدولى برئاسة المهندس معتز رسلان.

وأكد الجارحى أن الدين الخارجى فى الحدود الآمنة وأن هناك اجراءات لاعادة جدولته لاطالة فترة السداد، وأن حجم التضخم انخفض خلال مارس الماضى إلى ١٣,٤٪.

وأوضح أن الحكومة تعمل على ايجاد شبكات حماية اجتماعية جديدة لمساعدة المواطنين على مواجهة زيادة الأسعار.

وأشار إلى أنه يتم حاليا العمل على سرعة اتمام عمليات التصالح الضريبى مع الممولين، ويتم حاليا دراسة ٩٤ ألف طلب مقدم لانهاء نزاعات ضريبية وأنه سيتم من العام القادم دفع الضريبة الكترونيا.

ومن جانبه أكد المهندس معتز رسلان أن جميع مؤسسات التصنيف الائتمانى الدولى تشيد بالمؤشرات الجيدة التى حققها الاقتصاد المصرى.

وأعلن محمد الاتربى رئيس بنك مصر أن الفوائض الدولارية بالبنوك ارتفعت لتصل إلى ١٣ مليار دولار وان حجم اذون الخزانة فى البورصة يصل حاليا إلى ٢٣ مليار دولار، وان الأرصدة الدولارية بالبنوك أصبحت متوافرة لمواجهة طلبات فتح الاعتمادات.

وأكد عاطف يعقوب رئيس جهاز حماية المستهلك أنه سيصدر قريبا القرار الجمهورى بقانون حماية المستهلك الجديد وأنه يتضمن وجوبية «الفاتورة» على التاجر وانها ستشمل كل الضرائب المستحق عليها.

■ فاتن عبدالرازق

الأهرام

وزير المالية أمام مجلس الأعمال المصرى ـ الكندى:

الحكومة تستهدف رفع معدلات النمو إلى ٧٪ لتخفيض نسبة البطالة

■ كتب ـ إيمان عراقى ـ محمد حماد

اكد عمرو الجارحى وزير المالية أن انخفاض معدلات التضخم فى آخر ٤ أشهر لمستويات ١٪ على أساس شهرى، رسالة على تحسن الأوضاع الاقتصادية واستعادة استقرار أسعار السلع والخدمات التى تاثرت بشكل كبير بقرارى تحرير أسعار الصرف والتحول إلى، الضريبة على القيمة المضافة ضمن حزمة إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل الذى تنفذه الحكومة حاليا.

وقال أمام ندوة «الموازنة الجديدة بين الطموحات والتحديات» التى نظمها مجلس الأعمال المصرى الكندى برئاسة المهندس معتز رسلان وادارها محمد الأتربى رئيس بنك مصر، إن الحكومة تستهدف رفع معدلات النمو الى نحو ٧٪ لفترات طويلة، الأمر الذى يسهم فى توفير المزيد من فرص العمل وبالتالى تخفيض معدلات البطالة، مؤكدا أن افضل صورة لتحقيق العدالة الاجتماعية تتحقق من خلال إيجاد فرص عمل جيدة ومناسبة للمواطنين فى ضوء معدل نمو مرتفع ومستدام.

وأشار إلى أن هذه الأهداف تعكسها جهود الحكومة لدفع عجلة نمو القطاع الخاص وزيادة الإنفاق على البنية التحتية وكذلك ترشيد الاستيراد وزيادة الصادرات.

وأكد أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية حتى الآن وفرت حماية جيدة للطبقات المحدودة الدخل والأكثر احتياجا من آثار الإصلاح، خاصة أن الاصلاح كان ضروريا ويعد بمثابة عملية جراحية حتمية حيث عانى الاقتصاد القومى من اختلالات هيكلية و نستهدف خفض العجز الكلى بموازنة العام المالى المقبل إلى ٨.٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى مع مواصلة تحقيق فائض فى العجز الاولى مما يضع مسار الدين العام فى اتجاه نزولى فى السنوات المقبلة ليسجل ٧٥٪ من الناتج المحلى بحلول عام ٢٠٢٢.

■ وزير المالية خلال الندوة

وأوضح أن وزارة المالية تعمل حاليا على ملف الحصر الضريبى لتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى ووضع الآليات التى تسهم فى رفع كفاءة تحصيل الضرائب حيث نعمل على اعداد دراسات قطاعية لكل نشاط اقتصادى للتعرف على طبيعة كل صناعة وخدمة يتم تقديمها، مؤكدا أننا حريصون على تطبيق فكرة الفاتورة الالكترونية ولدينا كفاءات تم تدريبها لسرعة تنفيذ ذلك كما سيتم العام المقبل تقديم الاقرارات الضريبية الكترونيا وكذلك الدفع والتحصيل الالكترونى بما يساعد على توسيع قاعدة الحصر الضريبى.

«الجارحى» خلال لقائه «مجلس الأعمال المصرى- الكندى» مساء أمس الأول

وزير المالية: الإقرارات الضريبية والتحصيل إلكترونيا العام المقبل

«الجارحى»: دعم الصادرات يحتاج لإعادة دراسة

كتب- محسن عبدالرازق:

أكد عمرو الجارحى، وزير المالية، أن انخفاض معدلات التضخم فى آخر ٤ أشهر لتسجل نسبة ١٪ على أساس شهرى يؤكد تحسن الأوضاع الاقتصادية واستعادة استقرار أسعار السلع والخدمات التى تأثرت بشكل كبير بقرارى تحرير أسعار الصرف والتحول إلى الضريبة على القيمة المضافة ضمن حزمة إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل الذى تنفذه الحكومة.

وقال، خلال لقائه «مجلس الأعمال المصرى الكندى»، برئاسة معتز رسلان، مساء أمس الأول، إن الحكومة تعمل حاليا على إحداث نمو اقتصادى بمعدلات جيدة، وتستهدف رفع معدلات النمو إلى نحو ٧٪ لفترات طويلة الأجل، الأمر الذى يسهم فى خلق المزيد من فرص العمل وبالتالى تخفيض معدلات البطالة.

وحول جهود الوزارة لزيادة الإيرادات الضريبية، أضاف: «وزارة المالية تعمل حاليا على ملف الحصر الضريبى لتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى ووضع الآليات التى تسهم فى رفع كفاءة تحصيل الضرائب، وهناك حرص على تطبيق فكرة الفاتورة الإلكترونية، ولدينا كفاءات تم تدريبها لسرعة تنفيذ ذلك، كما سيتم العام المقبل تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا، وكذلك الدفع والتحصيل الإلكترونى بما يساعد على توسيع قاعدة الحصر الضريبى».

وتابع: «إننا حريصون على تنمية القطاع الصناعى، ورغم الموازنة المكبلة بالأعباء الكثيرة إلا أننا سنعمل على توفير ترفيق الأراضى وبرامج مختلفة لمساندة الصناعة»، مشيرا إلى أن برنامج مساندة الصادرات الساري حاليا يحتاج إلى إعادة دراسة لينفذ بشكل أفضل.

وحول ملف البترول والغاز قال: «بعد عام ٢٠١٠ تراجع إنتاجنا من الغاز والبترول وحدثت فجوة فى الاستهلاك تم تغطيتها بالاستيراد بقيم كبيرة حتى تحققت الاكتشافات الأخيرة من الغاز والتى حسنت الوضع بشكل كبير لنستعيد الاستقرار فى هذا الملف انهم». وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى: أكد أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية حتى الآن وفرت حماية جيدة للطبقات المحدودة الدخل والأكثر احتياجا من آثار «الإصلاح»، خاصة أن هذا الإصلاح كان ضروريا ويعد بمثابة «عملية جراحية حتمية».

وعن الضغوط التى تتعرض لها السياسة المالية، قال: «طلبات الإنفاق العام من الموازنة أكبر بكثير من الإيرادات مما يضع ضغوطا على قدرتنا على الصرف»، مشيرا إلى أن حجم المديونية العام المقبل سيسثل ٣٩٪ من مصروفات الموازنة، الأمر الذى يستوجب معه إدارة هذا الملف بشكل به قدر كبير من الانضباط وبذل الجهد للتحكم فى عجز الموازنة وتوفير مساحة مالية للصرف على الملفات المهمة مثل قطاعى التعليم والصحة، مؤكدا قيام الحكومة حاليا بعدولة الدين من خلال السندات الطويلة الأجل، مشددا على أن الدولة تستطيع سداد التزاماتها سنويا.

«الجارحى» لـ«فاينانشيال تايمز»: نستهدف خفض العجز إلى ٨,٤٪

وزير المالية: حجم الديون وفوائدها سيصل إلى ٤٠٪ من الموازنة العام المقبل.. و«دعم الصادرات» يحتاج دراسة

كتب - محمد البلاسى وعبد العزيز المصرى وأيمن صالح:

أعلن عمرو الجارحى، وزير المالية، أن خفض عجز الموازنة، وتوجيه الإنفاق إلى أوجه إنتاجية واستثمارية وتنمية العنصر البشرى، بالتوازى مع الحفاظ على الضمان الاجتماعى للفقراء من أهم أولويات الحكومة هذا العام، مؤكداً أن هذا التوجه سيمكن الحكومة من الحفاظ على الدعم الموجه إلى مستحقيه، بدلاً من الدعم الذى لا يفرّق بين فقير وغنى.

وقال «الجارحى»، فى حوار مع صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية: «إن نسبة عجز الموازنة المستهدفة هذا العام تتراوح بين ٩,٧٪ و٩,٨٪ ومن المستهدف خفضها خلال العام المقبل إلى ٨,٤٪، وهو ما يعكس قدرة الدولة على تدبير موارد مالية أكثر من أوجه الإنفاق، لتقليل الاقتراض»، مشيراً إلى أن الحكومة تقترض من أجل سد عجز الموازنة، وذلك بناء على خطة تراعى الاحتياجات والسيولة النقدية.

وحول نية الحكومة طرح سندات جديدة، قال وزير المالية: إن ذلك لن يكون قبل الربع الأخير من العام الحالى أو أوائل ٢٠١٩-٢٠، طبقاً للاحتياجات، موضحاً أن الديون وفوائدها ربما تصل العام القادم إلى ما يقرب من ٤٠٪ من حجم الموازنة.

وأضاف أن برنامج دعم الصادرات المطبّق حالياً يحتاج إلى إعادة دراسة لتنفيذه بشكل أفضل، وأوضح خلال لقائه، مساء أمس الأول، مجلس الأعمال المصرى - الكندى، أن الوزارة حريصة على تنمية القطاع الصناعى رغم تكبيل الموازنة بالأعباء، وتابع: «سنعمل على ترفيق الأراضى وتوفير برامج مختلفة لمساندة الصناعة التى بدأت تنمو بشكل تدريجى، ولكن لا بد أن يتضاعف النمو الصناعى بشكل أفضل».

وقال الوزير: إن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وفرت حماية جيدة للطبقات المحدودة الدخل والأكثر احتياجاً من آثار الإصلاح الاقتصادى

«الجارحى» خلال اجتماع مجلس الأعمال المصرى الكندى